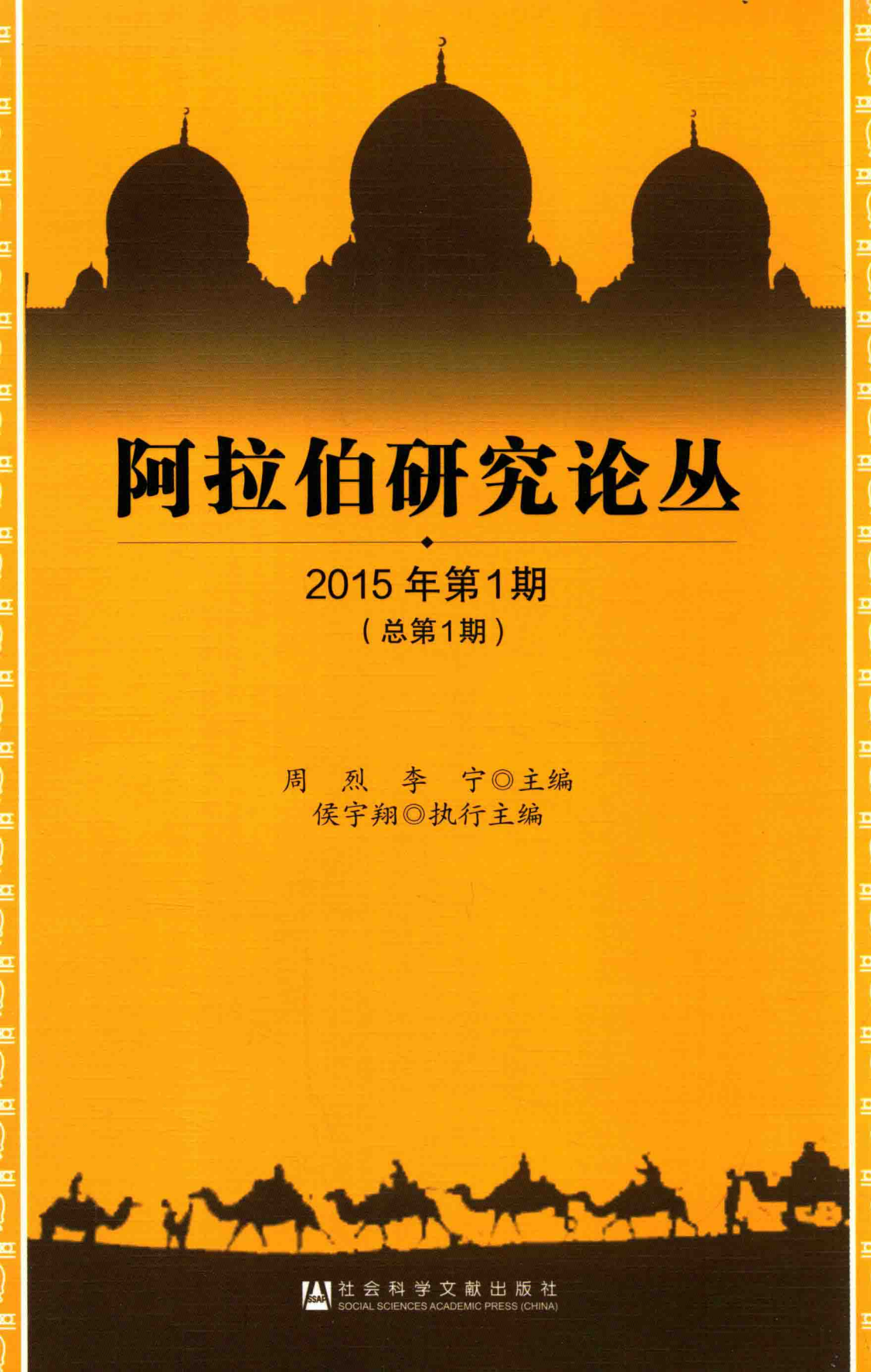




阿拉伯研究论丛

2015 年第1期
(总第1期)

周 烈 李 宁◎主编
侯宇翔◎执行主编



社会科学文献出版社
SOCIAL SCIENCES ACADEMIC PRESS (CHINA)

2013 年阿拉伯研究论坛暨“埃及：当下与未来”国际学术研讨会论文集
教育部区域和国别研究基地北京第二外国语学院阿拉伯研究中心 2014 年度科研成果

阿拉伯研究论丛

2015 年第 1 期
(总第 1 期)

周 烈 李 宁◎主编
侯宇翔◎执行主编



社会科学文献出版社
SOCIAL SCIENCES ACADEMIC PRESS (CHINA)

图书在版编目 (CIP) 数据

阿拉伯研究论丛. 2015年第1期: 总第1期 / 周烈,
李宁主编. —北京: 社会科学文献出版社, 2015. 1
ISBN 978-7-5097-6577-7

I. ①阿… II. ①周…②李… III. ①阿拉伯国家—
研究 IV. ①K370. 07

中国版本图书馆CIP数据核字 (2014) 第229011号

阿拉伯研究论丛 2015年第1期 (总第1期)

主 编 / 周 烈 李 宁

执行主编 / 侯宇翔

出 版 人 / 谢寿光

项目统筹 / 高明秀 张金勇

责任编辑 / 张金勇 齐 济

出 版 / 社会科学文献出版社·全球与地区问题出版中心 (010) 59367004

地址: 北京市北三环中路甲29号院华龙大厦 邮编: 100029

网址: www.ssap.com.cn

发 行 / 市场营销中心 (010) 59367081 59367090

读者服务中心 (010) 59367028

印 装 / 三河市尚艺印装有限公司

规 格 / 开 本: 787mm×1092mm 1/16

印 张: 19 字 数: 300千字

版 次 / 2015年1月第1版 2015年1月第1次印刷

书 号 / ISBN 978-7-5097-6577-7

定 价 / 79.00元

本书如有破损、缺页、装订错误, 请与本社读者服务中心联系更换

 版权所有 翻印必究

目 录 Contents

国别与区域聚焦：埃及当下与未来

الدور الثورى للطبقة الوسطى المصرية	3 / د.أحمد عبد الله زايد
مصر بين الحاضر والمستقبل	10 / أ.د. عبدالرحيم الكردي
الحركة الإبداعية ومستقبل مصر	15 / أ.د. نسرین البغدادي
مستقبل العلاقات المصرية الصينية	25 / أ.د. الصاوى الصاوى أحمد
تجربة الإسلاميين في الحكم في مصر	37 / د. محمد فايز فرحات
دور العامية في تحول السياسة المصرية	44 / د. خالد الصاوي
الثورات العربية: التفاعل العربي مع الحداثة والعولمة	66 / د. نبيه داي شياو تسي
埃及局势走向及其影响	70 / 吴思科
从埃及等阿拉伯国家政局看西式民主	76 / 刘振堂 侯宇翔
埃及剧变的影响与深化中埃关系之对策	83 / 马丽蓉
中埃电视媒体合作的前景展望	92 / 贾 鹏
埃及民主转型为何失败	101 / 田文林

从宪政状况考量埃及民主困境	叶凌春 / 108
1931 ~ 1938 年中国赴埃留学历史考述	齐 济 何先锋 / 118
冷战时期朝鲜与埃及关系研究	邢新宇 / 126
国际政治中的群体性情感事件研究	柳思思 / 134
资源民族主义视角下的中埃经济合作：挑战与应对	肖 洋 / 145
从穆尔西下台浅析埃及穆兄会执政失利原因	杨 帆 / 154
从民主质量看“阿拉伯之春”中埃及的民主化过程	赵 毅 / 162

阿拉伯语言、文学与文化

埃及民间谚语中的社会价值观透视	李 宁 / 175
摩洛哥旅游业的发展与中摩旅游合作	刘 晖 / 187
牛街回族语言中的阿拉伯语词汇及其特点研究	魏启荣 / 196
从中阿文化“异”“同”的视角谈汉阿成语及谚语互译	魏启荣 / 204
街区：对精神生态的反思	谢 杨 / 211
沙漠：作为时空的原点	谢 杨 / 219
阿拉伯谚语与阿拉伯伊斯兰文化	李小卫 / 228
汉语、阿拉伯语人称代词回指对比分析	李振华 / 245
阿拉伯语音段音位在音节中的实践性分析	侯宇翔 / 255
文化翻译视域下的阿拉伯谚语汉译策略研究	程 奇 / 265
当代阿拉伯语报刊标题的语用意义分析	李仁龙 / 277

阿拉伯研究动态

阿拉伯研究中心成功举办中摩旅游发展与旅游教育研讨会	/ 289
首届阿拉伯研究论坛暨当代海湾发展问题研究学术研讨会开幕	/ 291
阿拉伯研究中心成功举办第三届中摩文化与教育交流研讨会	/ 293
第二届阿拉伯研究论坛暨“埃及：当下与未来”国际学术研讨会 成功举办	/ 295

国别与区域聚焦： 埃及当下与未来

الدور الثوري للطبقة الوسطى المصرية

د. أحمد عبد الله زايد

مخلص بحث: يمكن القول بأن ثورة ٢٥ يناير قد أعادت انبعاث الطبقة الوسطى وملت شملها من جديد على هدف واحد هو البحث عن مجتمع جديد يتحقق فيه العدل والمساواة، ويتحقق فيه العيش الكريم للجميع، ويتم فيه حماية الحقوق لكل الفئات الاجتماعية. ولا شك أن وقوف الجيش المصرى العظيم في صف الثورة وحمايته لمبادئها وانتصاره لمطالب الثوار قد ساعد في بلورة هذا الهدف، وسوف يساعد في المستقبل في تحقيقه.

الكلمات المفتاحية: الدور الثوري، الطبقة الوسطى المصرية

أولاً: إشكاليات في تعريف الطبقة الوسطى

تعريف الطبقة الوسطى

تتكون الطبقة الوسطى من أولئك الذين يحتلون مراكز وسطى في الحياة الاجتماعية، بين العدد القليل من أصحاب الثروة وبين الفقراء. ويدخل في نطاق هذه المساحة الوسطى فئات عديدة ومتنوعة يأتي على رأسها فئات المهنيين من أصحاب المهن المتخصصة كالأطباء، والمحامين، وأساتذة الجامعات، والمحاسبين، والمدرسين، والمهندسين،... الخ.

فهذه الفئة هي عماد هذه الطبقة وهي التي تشكل طبيعتها.

ويقف مع هذه الفئة متوسطو التجار والصناع، ومتوسطو ملاك الأرض الزراعية. ويوجد تشابك كبير بين هذه الفئات، ذلك أن الفئة الأولى تنحدر أو انحدروا من معظمها من الفئتين الثانية والثالثة. وتشكلت هذه الطبقة في مصر عبر فترة طويلة من الزمن امتدت من النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى الآن.

ولكن تعريف الطبقة الوسطى - خاصة في المجتمع المصرى - ليس بسيطاً على هذا النحو. ويرجع ذلك

إلى بعض المشكلات النظرية والمنهجية التي يمكن سردها فيما يلي:

(١) المدخل النظرى في تعريف الطبقة

اختلف الباحثون اختلافاً كبيراً حول الأسس التي يعرفون في ضوءها الطبقة، أو التي يحددون في ضوءها

المواقع الطبقيّة للأفراد. وثمة مدخلان شهيران:

أ- المدخل الماركسي: الذى يحدد الطبقة فى ضوء العلاقة بقوى الإنتاج، ومن ثم يقسم البشر إلى مالكين للثروة (لقوى الإنتاج المختلفة) وهم يشكلون الطبقة البرجوازية؛ وعمال يعيشون على أجور يحصلون عليها من عملهم.

ورغم أن ماركس نفسه أهل الطبقة الوسطى واعتبرها طبقة مأجورة مثلها مثل العمال إلا أن الماركسيون المحدثون طوروا مفهوم البرجوازية الصغيرة، ومفهوم الطبقة الإدارية وغيره من المفاهيم التي تشير إلى أولئك الذين يقومون على إدارة المشروع الرأسمالي، ويعينون الطبقة البرجوازية على تشغيل رأس مالها. فالطبقة الوسطى بناء على ذلك تتكون من البيروقراط والتكنوقراط الذين يسيرون المشروعات الرأسمالية ويسيطرون أجهزة الدولة المختلفة (التعليم - الصحة - الإعلام والجيش والبوليس).

ب- المدخل الوظيفي: وهو يقوم على تصور أن كل إنسان يؤدي دوراً محدداً في النسق الاجتماعي، وأن هذا الدور هو الذي يحدد وضعه الاجتماعي الذي يمكن قياسه من خلال مؤشرات كالالتعليم والمهنة والدخل. وبناء عليه يقسم الوظيفيون المجتمع إلى ثلاث طبقات:

كما يقسمون كل طبقة من الداخل إلى ثلاث شرائح فيتحدثون عن طبقة عليا عليا وطبقة عليا وسطى وعليا دنيا... وهكذا. وبذلك يستطيع الباحث أن يوسع عدد الشرائح الطبقيّة كما يشاء.

(٢) مشكلة المكانة والطبقة

تثير العلاقة بين المكانة Status والطبقة مشكلة نظرية أخرى. فقد يتصور البعض أنه يدرس الطبقة، ولكنه يدرس المكانة.

ويشير مفهوم المكانة إلى نظرة الناس إلى الآخرين وتصنيفهم إلى مكانات عليا ومكانات دنيا وفقاً لأهمية أدوارهم ومدى تأثيرهم في الحياة وطبيعة الهيبة Prestige التي تضافى عليهم.

والمشكلة تأتي هنا من التعارض الذى يمكن أن يحدث بين الموقع الطبقي وطبيعة التقدير الذى يضفيه الأفراد على هذا الموقع.

فقد يشغل أحد الأفراد موقعاً طبقيّاً عالياً بحكم دخله مثلاً، ولكن مكانته تكون منخفضة، والعكس صحيح.

(٣) مشكلة خصوصية المجتمع المصري

وهي خصوصية تمس كل المجتمعات النامية، والتي لم يتبلور فيها النظام المهني على نحو دقيق؛ والتي يوجد فيها قطاعات عريضة من الفلاحين، وأصحاب الحرف الأخرى غير الموصفة، التي يوجد فيها قطاع عريض من الاقتصاد غير الرسمي الذي يصعب قياسه.

كل هذه الأسباب دفعت علماء الاجتماع في مصر في فترة السبعينيات (وهي فترة ازدهرت فيها دراسات الطبقة) إلى تأكيد فصل دراسات الطبقة في الريف عن الحضر؛ بحيث يكون لكل منهما تقسيم طبقي خاص به.

٤- تعريف الطبقة الوسطى المصرية

أخذين في الاعتبار المشكلات النظرية والمنهجية السابقة، فإن بإمكاننا أن نعرف الطبقة الوسطى في مصر بطريقتين:

الأولى: المديرون والتكنوقراط (من أصحاب المهن المتخصصة) الذين يديرون الإنتاج والخدمات وأجهزة الإعلام والدفاع والأمن، ومتوسطو التجار والصناع وملاك الأراضي الزراعية ممن يحتلون مواقع وسطى بين الطبقة العليا والطبقة الدنيا بحكم ملكيتهم للثروة (النقدية أو العقارية) أو شغلهم للمهن العليا في الإدارة بحكم التعليم. وهذا تعريف واسع النطاق يوسع من مفهوم الطبقة الوسطى ليشمل قطاعات من التجار والفلاحين. وللطبقة الوسطى بهذا المعنى ثلاثة أجنحة:

أ- الجناح المهني: أصحاب المهن الفنية المتخصصة من الأطباء والمحامين والقضاة وأساتذة الجامعات والمدرسين والمثقفين والضباط...إلخ.

ب- الجناح التجارى والصناعى: ممن يعملون بالنشاط التجارى والصناعى المتوسط (المصانع التى بها أقل من عشرة عمال مثلاً) والذين يديرون تجارة يعمل بها أقل من عشرة أفراد مثلاً).

ج- الجناح الزراعى: من أصحاب الملكيات الزراعية التى تزيد عن (٥) أفدنة مثلاً.

الثانية: التعريف الضيق النطاق الذى يقصر الطبقة الوسطى على أصحاب المهن المتخصصة ممن يشغلون أوضاع إدارية وتكنوقراطية متميزة، بحكم حصولهم على شهادات جامعية. ويبرر هذا التعريف بأن أولئك هم طليعة الطبقة الوسطى، وهم الأكثر قدرة على العمل السياسى والمهنى، وهم الذين أداروا حركة المجتمع منذ ثورة ١٩٥٢.

ثانياً: تغير بنية الطبقة الوسطى عبر الزمن

(١) مرحلة التشكل: منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين حين بدأ أبناء

المصريين يأخذون بعض الأماكن التى كان يحتلها الأجانب خاصة فى الجيش، وبدايات ظهور ثمرات التعليم الذى انخرط فيه قطاعات محدودة من أبناء كبار الملاك.

(٢) مرحلة النضج: وتمتد طيلة النصف الأول من القرن العشرين، وفيها بدأ الفعل السياسى للطبقة

الوسطى فى التشكل (تأسس الأحزاب فى بداية القرن - وتأسس الجامعة - وقيادة الحركة الوطنية فى ثورة ١٩١٩ - وقيادة الثورة الاقتصادية بتأسيس بنك مصر، ثم أخيراً القيام بثورة ١٩٥٢).

(٣) مرحلة الازدهار: فترة الخمسينيات والستينيات حيث تم التوسع فى التعليم، والتوسع فى سيطرة الدولة

على وسائل الإنتاج وإدارة الاقتصاد؛ الأمر الذى منح الطبقة الوسطى (بالمعنى الضيق) أن تلعب دوراً سياسياً واقتصادياً واضحاً، ومنح الطبقة الوسطى (بالمعنى الواسع) الفرصة للدخول فى التعليم بقوة.

(٤) مرحلة التباين: على إثر سياسة الانفتاح الاقتصادى التى بدأت فى السبعينيات من القرن الماضى

ودخول مصر إلى نطاق السوق الرأسمالية الحرة، يتوقع أن تتباين الطبقة الوسطى من الداخل حيث يتاح للبعض منها الصعود إلى أعلى (بحكم المغامرة والقدرة على التواكب مع متطلبات السوق)، وللبعض الآخر الهبوط إلى أسفل أو على الأقل عدم الحركة (بحكم زيادة الأسعار ومتطلبات الحياة).

هذا فضلاً عن التباين الإيديولوجي والفكري الذي أصاب الطبقة الوسطى، فأصبحت أشبه بعوالم متفرقة. لقد أصبحت الطبقة الوسطى بناءً على هذه التغيرات أكثر تفككا من الداخل. فقد منحت التحولات الاقتصادية الفرصة لفئة من هذه الطبقة نحو التميز.

حيث تشكلت هذه الفئة من مجموعة من ذوى الأصول الإقطاعية القديمة، وبعض المغامرين وبعض ذوى النفوذ والقوة في عقدي الخمسينيات والستينيات، وبعض العائدين من الخارج من ذوى الطموح. هؤلاء جميعاً ركبوا موجة التغير، ودخلوا في حلبة المغامرة وكونوا ثروات انعكست في تميز أنماط حياتهم وأنماط استهلاكهم.

وعلى قاع الطبقة حدث تغير مضاد إذ أدت الظروف الاقتصادية الصعبة التي يواجهها ذوى الدخل الثابتة والمنخفضة من أبناء الطبقة الوسطى إلى أن تنحدر حياتهم إلى أسفل فيشعرون بأنهم في مصاف الفئات الفقيرة. وقد انعكست هذه التغيرات في ظهور استقطاب داخل الطبقة الوسطى نفسها، الأمر الذي انعكس بالتالي على دورها الاجتماعي والسياسي.

ولا شك أن هذا التباين البنائي الداخلي قد انعكس على التكوين الإيديولوجي للطبقة فتظهر في داخلها توجهات فكرية وسياسية مختلفة تتراوح من التوجهات ذات الطبيعة المحافظة والمرتبطة بصور مختلفة من التدين ومروراً بالتوجهات ذات الطبيعة الليبرالية التي تنادى بمبادئ المساواة والحرية والتعددية وانتهاءً بالتوجهات ذات الطبيعة الراديكالية الثورية التي تنحاز بشكل واضح إلى العدالة الاجتماعية والحفاظ على حقوق الفقراء.

ثالثاً: الدور الثوري للطبقة الوسطى عبر التاريخ

ولقد ظهرت الطبقة الوسطى في مصر منذ فترة طويلة، حيث تشكلت من خلال عمليات التحديث التي وضعها محمد علي (١٨٠٥-١٨٤٨) في بداية القرن التاسع عشر والتي منحت للمصريين فرصة للصعود الاجتماعي عبر الانخراط في صفوف الجيش وعبر التعليم وأيضاً عبر الاستحواذ على مساحات من الأرض الزراعية. لقد أدت هذه العوامل إلى أن تحمل هذه الطبقة بالتدرج محل الاجانب من الاتراك والعثمانيين والارمن.

وهكذا بدأت تشكل الطلائع الأولى للطبقة الوسطى مع الدخول في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ورغم أن هذه الطبقة في هذا الوقت في طور التشكل إلا أنها لعبت دوراً ثورياً هاماً تجسد في الثورة العربية التي قادها أحمد عرابي (١٨٤١-١٩١١)

الذي كان واحداً من أبناء المصريين الذين وصلوا إلى رتبة عالية في صفوف الجيش المصري. رغم أن الثورة العربية قد انتهت بالاحتلال الإنجليزي لمصر عام ١٨٨٢، إلا أنها ظلت شاهداً على الدور الثوري المبكر لهذه الفئات الصاعدة من الطبقة الوسطى.

وفي بداية القرن العشرين بدأت تظهر قواعد قوية من هذه الطبقة حاضمت دوراً تحديثياً كبيراً في المجتمع، وقد ظهرت مظاهر هذا الدور التحديثي من خلال تأسيس الجامعة والأحزاب والصحف، ولقد استمر هذا الدور التحديثي خلال النصف الأول من القرن العشرين حيث شاركت طلائع من هذه الطبقة في تأسيس بنك مصر عام ١٩٢٠ وكذلك تأسيس الشركات الصناعية والتجارية التي وضعت أساساً قويا لعملية النمو الرأسمالي في المجتمع المصري. ولقد قامت الطبقة الوسطى بدور ثوري كبير في هذه الفترة ارتبط بالكفاح ضد الاستعمار والمطالبة بالاستقلال.

فتمت شواهد تاريخية على أن أبناء هذه الطبقة من طلاب الجامعات وقادة الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والمثقفين ونشطاء الحركة السياسية قد شاركوا في حراك سياسي كبير ارتبط بالمطالبة بالاستقلال. ولقد تراكم هذا الحراك في ثورة ١٩١٩ التي قادها سعد زغلول (١٨٥٨-١٩٢٧) ورفاقه (وكانوا من طلائع هذه الطبقة) ورغم مقاومة الانجليز والحكم الملكي والقوى المحافظة المتحالفة معهما لثورة الشعب عام ١٩١٩،

ورغم المشكلات الكبيرة التي واجهها قادة هذه الثورة، إلا أنها قد ساهمت في كتابة أول دستور لمصر عام ١٩٢٣ وفي تحقيق قدر كبير من سيطرة المصريين على أمور السياسة والإدارة وتحقيق استقلال نسبي جسدهته معاهدة ١٩٣٦.

وفي فترة ما قبل ثورة ١٩٥٢، كانت هناك علاقة تشابك بين قطاعات من الطبقة الوسطى وبين الطبقة البرجوازية مالكة الأرض ومالكة رأس المال؛ حيث نجد أن الذين كانوا يتقلدون مناصب الوزارة من الباشوات والبكوات، كانوا يمتلكون أنصباً من الأراضي والعقارات ورأس المال تجعلنا نصنفهم ضمن طبقة أعلى من الطبقة الوسطى أو شريحة من الطبقة البرجوازية.

وشكلت الفئات الوسطى جماعات لمعارضة هذه الفئة من الطبقة العليا المتميزة، ومعارضة سياساتها، وتشكيل تكوينات مدنية تعمل على تقويض نفوذها، واتخذت هذه التكوينات طابعاً دينياً، وحزبياً، ونقابياً. وكان التغير الذي حدث في مصر بقيام ثورة عام ١٩٥٢ تغييراً قادته هذه الجماعات المعارضة وبات منذ هذا التاريخ تقود حركة التغير دون أن تشاركها جماعة أخرى أو تنازعها دورها التاريخي.

وكانت طلائع الطبقة الوسطى من المثقفين وأصحاب المهن الفنية المتخصصة كالحامين والضباط والأساتذة والتجار والمزارعين هم الذين شكلوا عصب الحركة السياسية التي انبثقت منها طلائع ثورة ٢٣ يوليو من الضباط الأحرار.

ولقد كانت هذه الثورة هي ثورة للطبقة الوسطى. ومن ثم فقد نمت هذه الطبقة نمواً كبيراً عبر سياسيات الدولة في التعليم، وفي إدارة الاقتصاد وإدارة مركزية وفي الإصلاح الزراعي.

فقد أدت السياسات الاقتصادية والاجتماعية للثورة إلى تضخم الطبقة الوسطى، وإلى منحها نفوذاً لم تشهده من قبل. فمنها أنحد أولئك الذين تربعوا على سدة الحكم في مصر، ومنها خرج معظم الذين تتوزع عليهم القوة والنفوذ في مجالات الاقتصاد والخدمات والمرافق ومؤسسات الإعلام والمجتمع المدني.

ولقد قادت طلائع الطبقة الوسطى من ثوار ١٩٥٢ تجربة تحديثية اتضحت معالمها في حقبة الستينيات، التي شهدت نهضة صناعية وتعليمية وفنية في ضوء سياسة تقوم على مركزية الدولة ودورها الرئيسى في توجيه عمليات التنمية ولقد نجحت هذه التجربة الثورية في بلورة قيم عمومية تقوم على العدالة والمساواة.

ورغم النجاح التاريخي لهذه التجربة إلا أنها ضعفت على أصداء هزيمة عام ١٩٦٧، وما تلاها من تفكك النخبة السياسية التي قادت هذه النهضة الثورية خاصة بعد وفاة عبد الناصر عام ١٩٧٠.

ولقد كانت التغيرات التي شهدتها المجتمع المصري في عقد السبعينيات وما بعده حاسمة في إحداث تغيرات جوهرية في بنية الطبقة الوسطى اشترنا إلى بعضها فيما سبق. ولقد كانت هذه التغيرات كبيرة وعميقة إلى درجة أدت بالبعض إلى القول بأن الطبقة الوسطى قد زالت أو تقلص دورها.

ورغم أننا لا نسلم بهذه الأقوال إلا أننا نفترض أن الطبقة الوسطى قد أصابها خلال هذه الفترة تباين داخلي كبير، له أبعاد بنائية وایدیولوجية.

ورغم أن هذه التغيرات قد جعلت قطاعات كبيرة من هذه الطبقة تنصرف إلى مشكلات حياتها اليومية، وتنصرف بالتالي عن المضموم العامة وعن مشكلات السياسة، فنقول أنه رغم هذا إلا أننا نفترض أن نفس هذه التغيرات هي التي راكمت قدرأ كبيرأ من الغضب والامتعاض الذي أدى إلى الثورة المعاصرة التي انطلقت في ٢٥ يناير ٢٠١١ .

ونشير فيما يلي إلى عدد من الابعاد التي يمكن أن تكون قد تولدت من رحم التكوين المتناقض للطبقة الوسطى، والتي شكلت الاساس الاجتماعي السياسي الذي قامت عليه هذه الثورة :

١- لقد نزلت فئات عريضة من أبناء الطبقة الوسطى إلى وضع طبقى أدنى وترسبوا في قاع الطبقة، على إثر انسحاب الدولة من دعم الخدمات وارتفاع تكاليف المعيشة من جراء تطبيق سياسات الليبرالية الجديدة. ولقد أدى ذلك إلى أن تخزن هذه الفئات قدرا كبيرا من الامتناع والغضب والشعور بالاستبعاد والتمهيش. ولقد شكل هذا الغضب المكتوم داخل هذه الفئات زاداُ ودعما ووقودا للمد الثورى المعاصر.

٢- ولقد أدت نفس الظروف إلى انخراط أعداد متزايدة من المثقفين والكتاب والإعلاميين في توجه فكري يعبر عن هذه الحالة من الغضب، ويؤسس لنقد ثقافي وسياسي لسياسات الدولة وتحيزاتها. ولقد اتخذ هذا النقد الثقافي توجهات عديدة وجاء من أطراف مختلفة ولكن سهامها اتجهت كلها تجاه الدولة وأساليب هيمنتها السياسية. كما انخرطت أعداد متزايدة من أبناء الطبقة الوسطى في الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، والتي شاركت فيها توجهات عديدة : ليبرالية، وإسلامية، ومستقلة. ولقد شكلت هذه الحركات الاحتجاجية تحدياً سافراً لقوة الدولة وأجهزتها الامنية، وهو تحدى أصاب النخبة الحاكمة بقدر كبير من القلق والخوف من المستقبل.

٣- ميل أعداد كبيرة من الشباب المتعلم من سكان الحضر (آى أبناء الطبقة الوسطى) إلى الانخراط فى العالم الافتراضى عبر أدوات التواصل الاجتماعى.

فقد شهدت السنوات القليلة السابقة للثورة تزايداً كبيراً فى أعداد المدونين على شبكة الانترنت، كما شهدت صوراً من التشبيك عبر العالم الافتراضى لخلق جماعات مضادة لسياسات الدولة وتوجهاتها السياسية (مثل حركة ٦ أبريل).

لقد تكاثفت كل هذه التوجهات والانبعاثات القادمة من أماكن متفرقة من داخل الطبقة الوسطى فى خلق توجه عام نحو الثورة على النظام السياسى وعلى سياساته وأساليبه فى الحكم.

ولذلك يمكن القول بأن ثورة ٢٥ يناير قد أعادت انبعاث الطبقة الوسطى وملت شملها من جديد على هدف واحد هو البحث عن مجتمع جديد يتحقق فيه العدل والمساواة، ويتحقق فيه العيش الكريم للجميع، ويتم فيه حماية الحقوق لكل الفئات الاجتماعية. ولا شك أن وقوف الجيش المصرى العظيم فى صف الثورة وحمايته لمبادئها وانتصاره لمطالب الثوار قد ساعد فى بلورة هذا الهدف، وسوف يساعد فى المستقبل فى تحقيقه.

فإذا كان حديثنا هنا قد أنصب على الدور الثورى للطبقة الوسطى فإن هذا الدور لا يمكن فهمه بعيداً عن دور الجيش المصرى الذى لعب على مر تاريخ مصر الحديث دوراً رائداً وطليعياً فى حماية التطلعات الاجتماعية للشعب والعمل على حماية حقوقه بنفس القدر الذى يعمل به على حماية حدود الوطن والدفاع عنها.

مصر بين الحاضر والمستقبل

أ.د. عبد الرحيم الكردي

مخلص بحث: إن مصر في السنوات الثلاث السابقة تشبه السفينة التي هبت عليها عاصفة قوية، فمالت ناحية جانبها الأيمن، ثم مالت ناحية الجانب الأيسر، والأمل معقود على أن تأتي المرحلة التي تعتدل فيها، وهذا الأمل معقود على نجاح الطبقة الثالثة، طبقة المثقفين المصريين الحقيقيين، ونجاحهم أولاً في توحيد أهدافهم، وثانياً في اجتذاب العناصر المتسامحة من القوتين غير السياسيتين، أو نجاحهم في جعل الشعب يعي الدور الحقيقي لكل من الدين والجيش، وفي التنبه للظروف الداخلية والخارجية عندئذ تعتدل السفينة، وينجو الجميع.

الكلمات المفتاحية: مصر، الحاضر، المستقبل

ماذا يحدث في مصر الآن؟ ولماذا يحدث؟ وكيف يحدث؟ وبم نسميه؟ هل ما نراه الآن بعد ٣٠ يونية ثورة جديدة؟ أم هو ثورة مضادة لثورة ٢٥ يناير؟ هل هو مجرد صراع على السلطة بين الثوار مثلما يحدث في سائر الثورات في العالم؟ ومن هم الثوار؟ وإلى أين سوف تتجه الأمور؟ إلى الأمام أم إلى الخلف؟ إن الإجابة على كل هذه الأسئلة صعبة، حتى على الذين يعيشون وسط الأحداث أو يشاركون في صنعها، لأن الأمور ليست واضحة بسبب عدم توافر الشفافية، بل تعتمد تعميم الرؤية وتزييف الحقائق، وتسمية الأشياء بغير أسمائها، وربما تصعب الإجابة على هذه الأسئلة لأن الأحداث ما زالت في طور التفاعل والصراع ولم يكتمل بناؤها بعد، حتى يمكن الحكم عليها إيجاباً أو سلباً، لذلك نجد أفراد الأسرة الواحدة مختلفين حول تسمية الأشياء ومن ثم الحكم عليها، وهذا شيء خطير، لأنه يجعل الإنسان في حيرة، لأن المشكلة في هذه الحالة تتعلق بالمفاهيم وليس بالأشياء، وهذه الحالة هي التي تسمى في الثقافة الإسلامية التقليدية "الفتنة".

لذلك نرى الحدث الواحد يوصف بأنه "عمل وطني مجيد" وبأنه "خيانة عظمى" والشخص الواحد يوصف بأنه "بطل قومي" و"خائن" في وقت واحد ربما على لسان أخوين يعيشان في بيت واحد، أو من قبل ابن وأب، أو زوج وزوجة، وعلى هذه الشاكلة تعددت الأحكام والأوصاف على كل ما يحدث وما حدث، ولذلك أصبحت كلمات مثل "الديمقراطية" وال"دكتاتورية" و"الحرية" و"حقوق الإنسان" و"العدل" و"الخيانة" و"العمالة" لا معنى لها، لأنها تطلق على الشيء ونقيضه في وقت واحد، ومن ثم لم يكن هناك اتفاق على من هو الوطني ومن هو الخائن

ومن هو العميل ومن هو المفسد ومن هو المصلح.

في ظل هذه الحالة التي أطلقنا عليها مصطلح "فتنة" لا يمكن الحكم على ما يحدث، بل يمكن وصفه فقط، لأن الوصف يتعلق بالجزئيات حالة تفتتها وتشرذمها، أما الحكم فهو رصد للقوانين أو الجوامع الكلية التي تحكم هذه الجزئيات، فهو مرحلة منظومية متطورة لا تتحقق أيام الفتن والثورات، لأن الفتن والثورات تفكك الوحدات الاجتماعية والسياسية والأخلاقية إلى عناصرها الأولى، تعيدها إلى حالة الهوى التي تحدث عنها أرسطو، الحالة التي يتم فيها التشكيك في المسلمات ويعاد فيها طرح الأسئلة عن ماهية الأشياء.

في ضوء هذه الرؤية يمكن وصف الحالة المصرية الحالية من عدة مستويات أو زوايا، المستوى الأول من حيث نوع اللاعبين على الساحة المصرية الآن، أقصد الأيدي التي تدير الصراع، ومقدار قوة كل منها، والدور الذي تقوم به، والاتجاه الذي تسعى إلى جر البلاد إليه.

المستوى الثاني الظروف المحلية والإقليمية والدولية الحالية، أو ما يمكن تسميته أرضية الملعب التي يتم عليها الصراع أو اللعب، ودراسة هذه الظروف مهمة جداً، بل أهم من دراسة قوى اللاعبين الداخليين أنفسهم. لأنها يمكن أن تحول نتائج المباراة من النقيض إلى النقيض، فقد تساعد الظروف نفسها طرفاً على طرف آخر، وقد تبذل قوة طرف فتجعل العوامل المعيقة له أقوى من القوة الذاتية الدافعة له، بل إن تجارب تاريخ الشرق الأوسط تثبت أن عدم حساب هذه الظروف كان هو السبب في فشل كثير من حركات التحرر الوطني، فقد كان السبب الرئيس في فشل ثورة عرابي سنة ١٨٨١م هو عدم القراءة الصحيحة للظروف العالمية المحيطة بمصر في ذلك الوقت، وعدم المعرفة التامة بتوازن القوى، وكذلك الأمر في هزيمة الثورة المهدية في السودان، والثورة السنوسية في ليبيا، والثورة الجزائرية بقيادة الزعيم عبد القادر.

ولذلك سوف نبدأ بهذه الظروف لأنها أكثر وضوحاً من الظروف الداخلية، ويمكن تقسيم العناصر التي تحتويها إلى قسمين، القسم الأول وهو الثوابت، والقسم الثاني هو: المتغيرات، وأقصد بالثوابت الأسس الدائمة التي تتبناها بعض الدول حتى أصبحت بمثابة المبادئ التي لا تتغير أو العقيدة الراسخة التي لا تتحول إلا ببطء شديد، من هذه العناصر الثابتة:

١. أن جميع الدول التي لها مصالح أو أيدي في الساحة المصرية سواء أكانت غربية أو شرقية، دولية أو إقليمية لا يهتمها سوى مصالحها الاقتصادية والسياسية أو مصالح الطبقة الحاكمة فيها، أما ما يقال أحياناً تحت شعارات مثل حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية وتقرير المصير والعدل والظلم، فكل هذا محكوم أيضاً بالمصالح.
٢. أن هناك تراثاً حضارياً ونفسياً في الثقافة الغربية المعاصرة يتوجس خوفاً من كل نشاط سياسي ذي طابع إسلامي في الشرق، ولذلك كانت القوى الغربية تنفق على إجهاض أي محاولة للوصول أي فريق سياسي يحاول الوصول إلى الحكم في أي بلد إسلامي، أو تحاصرها اقتصادياً وسياسياً، حتى لو جاء بطريق ديمقراطي، كما حدث في الجزائر سنة ١٩٩٢م أو فلسطين بعد ذلك

٣. هناك عقيدة راسخة لدى واضعي السياسات الغربيين أن بقاء إسرائيل والحفاظ على قوتها في المنطقة هو الضمان الاستراتيجي بعيد المدى لعدم قيام كيان سياسي إسلامي حضاري يهدد الحضارة العربية برمته، ويعيد إلى الأذهان الصورة التي كانت عليها الحال في القرون الوسطى، ومن ثم كان الحفاظ على المصالح الإسرائيلية أحد أهم الأولويات المتفق عليها في الغرب.

يتفرع من هذه المبادئ الثابتة عدة مبادئ أخرى أقل ثبوتاً مثل:

١. أن قيام أنظمة ديمقراطية حقيقية أو ذات طابع ديني في دول الربيع العربي مثل مصر وتونس وليبيا واليمن، يعد تهديداً حقيقياً للأسر الحاكمة في الدول النفطية والملكية، لأن الثورات قد تنتقل إلى هذه البلاد وتطيح بهذه العروش كما أطاحت بأنظمة الحكم الاستبدادي في البلاد التي تفجرت فيها.

٢. أن هناك قوى كثيرة تريد أن تستثمر هذه الثورات لإعادة خريطة الشرق الأوسط لتحقيق توازنات دولية خارجية وتحقيق مكاسب استراتيجية أو تحقيق أهداف سياسية داخل دولها.

وبالمثل فإن الأرض الداخلية للملعب بها بعض الثوابت، منها:

١. أن الحكم الاستبدادي الطويل بل العريق في مصر، والذي تمتد جذوره ربما إلى أيام الحكم المملوكي خلق طبقة من البيروقراطية الفاسدة، هذه الطبقة تمادت في الفساد حتى كونت لنفسها ثقافة خاصة، قوامها استغلال الرشوة والمحسوبية والسرقة والغش والاحتكار، وكل أشكال الفساد، والوصول إلى الأهداف بصرف النظر عن الوسائل، وقد تضخمت هذه الطبقة في ظل الانفتاح الاقتصادي في سبعينيات القرن الماضي وما بعدها، وامتد نفوذها، وتمكنت من الوصول بأساليبها الشيطانية إلى أعلى المراكز الحية في الدولة بكل سلطاتها، وكون أصحابها ثروات طائلة، فأصبحت هي المتحكمة في البلاد، ومن ثم فإنها من الطبيعي أن تقاوم أي حركة أو ثورة تحاول المساس بمصالحها، أو تغير من الوضع القائم، باعتباره وضعاً مثالياً لنشاطها.

٢. التدهر الاقتصادي الشديد للعديد من الناس مع ازدياد الاحتياجات أمام المنتجات المعروضة بعد الانفتاح، وازدياد الفقر البطالة والأمية وانحيار المؤسسات التعليمية وتدني الخدمات الصحية والاجتماعية والطرق والمواصلات العامة، وانتشار العشوائية في المباني والطرق والثقافة والاقتصاد وكل شيء.

٣. ازدياد الوعي نتيجة لتقدم وسائل الاتصال، والاطلاع على ما يحدث في الداخل والخارج، وبخاصة لدى الأجيال الشابة.

٤. أن هذه الظروف جعلت توزيع الخريطة البشرية للمصريين لا تتطابق مع الخريطة الجغرافية، إذ تركزت القوى الغنية والمستفيدة منها في الأحياء الراقية في مدينتي القاهرة والإسكندرية، وأن القوى الفقيرة تراكمت في المناطق العشوائية حول هاتين المدينتين أو بقيت في المحافظات النائية المحرومة من الخدمات منذ عهد بعيد، مما جعل الطبقة ذات طابع جغرافي ظهر في الانتخابات واستطلاعات الرأي.

هذا عن أساسيات الخلفية التي يدور فيها الصراع في مصر، أما عن اللاعبين الرئيسيين من الداخل ومن